مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العراق ومنطقة الخليج العربي سباق المكانة والدور الإقليمي
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد كريم كاظم، م.د. مصطفى فاروق مجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7146
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق ومنطقة الخليج العربي
سباق المكانةوالدور الإقليمي

أ.م.د.محمد كريم كاظم(*) م.د.مصطفى فاروق مجيد(**)
drmohaka62@yahoo.com wadoodabd@yahoo.com

الملخص:

يتناول هذا البحث أهمية مكانة العراق الاقليمية في منطقة الخليج العربي، وعلى الرغم من عدم تمكنه من ممارسة دوره الإقليمي، إلا أن الأنظار ظلت ترنو إليه، والى أهمية ما يتمتع به من مؤهلات، في وقت تشهد فيه منطقة الخليج العربي سباقاً محموماً من اجل تحقيق المكانة والدور بين قوى مختلفة (الولايات المتحدة الامريكية، وجمهورية إيران الإسلامية، ومنظومة مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية) وقد تختلف هذه القوى في طبيعة الأهداف والغايات والمقاصد التي تقف وراء سباقها هذا، لكنما هو مؤكد أنها تتفق على أهمية استغلال مكانة العراق الاقليمية، لذا يؤكد البحث على أن العراق سيبقى ضحية لهذا التنافس ما لم يدرك العراقيين أين تكمن مصلحتهم الحقيقية في السباق الذي تشهده منطقة الخليج العربي.

المقدمة

تعاني منطقة الخليج العربي منذ مدة طويلة من توترات مستمرة ، تراوحت بين الحادة والخفيفة، ارتبط بعضها بأوضاع محلية وإقليمية، بينما ارتبط البعض الأخر بأوضاع دولية، تجمعت لتشكل بمجملها تحديات حقيقة لأمن المنطقة ودولها كان من أشدها وأخطرها هو الاستخدام غير المسبوق للقوة، وتأثيراته السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية في دول المنطقة كل حسب ظرفه.

أن سلسلة الأحداث المأسوية التي مرت بها منطقة الخليج العربي، خاصة الحروب الثلاث الطاحنة التي اندلعت فيها، وفي مده زمنية لا تتجاوز الثلاث عقود، أكدت حقيقة أهمية المنطقة الجيو سياسية، وكاشفة عن حجم التكالب والتنافس الدولي والإقليمي في سباق محموم من اجل تحقيق المكانة والدور.

في الوقت نفسه يمكن القول أن موقع العراق منحه فرصة تاريخية لتبوء مكانة وممارسة دور مؤثر في منطقة الخليج العربي لكن رافقتها أيضا حالة من عدم الاستقرار شهدها العراق في كل المجالات ولأسباب عدة بعضها ارتبط بسوء السياسات الحكومية وأخرى ارتبط بمخططات إقليمية ودولية لأضعاف العراق وإخراجه من دائرة التوازنات الاقليمية.

مشكلة البحث

إن الخصائص الذاتية التي يمتلكها العراق ومحاولة توظيفها من قبل قوى محلية وأخرى إقليمية ودولية لتعزيز النفوذ في منطقة الخليج العربي كانت لها نتائج عكسية على الاستقرار في العراق في مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد أن فقد العراق ولمده زمنية ليست بالقصيرة (منذ عام ١٩٩٠) تقريبا الإرادة الذاتية للتحكم بسياساته الخارجية.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضيه مفادها: أن للعراق إطلالة ضيقة على ساحل الخليج العربي، ألا انه يمتلك من الخصائص الذاتية، تؤهله لتبوء مكانة ودور إقليميين في هذه المنطقة إذ ما أحسن تقديرها وأدارتها، لكن في الوقت نفسه تجعل منه مركز جذب لقوى إقليمية وأخرى دولية تتنافس فيما بينها بهدف تحقيق المكانة والدور في منطقة الخليج العربي.

إزاء ذلك قسمنا البحث على أربعة مطالب:

المطلب الأول – المكانة والدور الإقليمي للدولة

ترتبط مكانة الدولة في محيطها الإقليمي بمدى قوة خصائصها الذاتية وفاعليتها في نطاق محيطها الإقليمي، فالتقدم والاستقرار في الدولةذات المكانة الإقليمية يعزز النمو الاقتصادي

والاستقرار السياسي في المنطقة التي تشغلها كلا أو جزءا، كما يؤدي انهيارها إلى حدوث أضرار تمتد خارج حدودها قد تصل إلى نطاق محيطها الإقليمي، وعلى هذا الأساس سميت القوه الإقليمية الفاعلة بـ(الدولة المحورية)[١].

كما تتوقف مكانة الدولة أيضا على مدى الفاعلية السياسية عبر توظيف عناصر القوة ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية والتي تخططها عبر استراتيجياتها وتنفذها عبر سياساتها، ومع الإقرار أن هذه الفاعلية تتضح عبر السياسات العامة للدولة، لكن تجسيدها الحقيقي يظهر بما هو متحقق على ارض الواقع من مكتسبات داخلية وخارجية.

أن تقييم مكانة الدولة يعتمد على امتلاكها لعناصر القوة الشاملة لكن الأخيرة عند وضعها في موازين القياسات الإستراتيجية نجدها قوة ليست مطلقة، بل تقارن مع مكانة الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية والدولية،.. خاصة تلك التي تحيط بها أو تتشابك أو تتعارض مع مصالحها القومية•، وقد وضع بعض الباحثين جمله من الاعتبارات عند تحديد قوة الدولة[٢]:

أ- (قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة).

ب- (قوة دولة ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة).

ج- (قوة الدولة ظاهرة مترابطة متشابكة ومركبة).

د- (يختلف قياس قوة الدولة من وقت لآخر ومن حالة لأخرى).

كما أن نمط سلوك الدول ودورها الوظيفي في مجال العلاقات الدولية يرتبط هو الآخر بطبيعة الحال بمجموعه من العناصر، فهي من تحدد تنوع الأدوار التي تضطلع الدول بها،.. وهي تنحصر عموما في إطارين احدهما عالمي والأخر إقليمي ، وتظهر في نطاق لكل واحد منهما ادوار معينه ألا أنه توجد أداور أخرى مشتركة،.. أن عناصر القوه في النطاق الإقليمي هي بمثابة مؤثرات تحدد حجم الدور الممكن للدولة أن تؤديه في نطاقها الإقليمي، ومن هذه العناصر:

أ- الموقع الجغرافي: يعد احد عناصر القوة المهمة يمكن الاعتماد عليه في تقويم مكانة الدولة بسبب تأثيره الواضح على وضع الدولة الحالي ومستقبلها فالموقع يعد مورداً من موارد

ألدولة وفي بعض الأحيان يكون رأس المال الوحيد للدولة وتظهر أهميه الموقع الجغرافي عن طريق الدراسة الجيوستراتيجية ويقصد بها[٣]:

دراسة اثر الموقع الاستراتيجي عبر تفعيل وتوظيف إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وغيرها لتحقيق الأهداف الوطنية ، فهي تبحث في المركز الاستراتيجي للدول في وقت الحرب والسلم وتتناوله إلى عناصره أو عوامله الجغرافية الثمانية[٤]:

١-الموقع ٢-الحجم ٣- الشكل ٤- الاتصال بالبحر
٥- الحدود ٦- العلاقة بالمحيطات ٧-الطبوغرافيا ٨- المناخ.

أن ارتباط مكانه الدولة بالموقع لا يعني ببعده الجغرافي المكاني فحسب بل يتعدى إلى البعد الحضاري والثقافي والجيوبولتيكي والجيواقتصادي، ويشكل عنصر البناء الحاسم في تحديد وجود ونجاح الدولة في إطارها الإقليمي والدولي، لكن قيمه وأهميه الموقع للدولة ليست ثابتة بل تتغير بتغيير الظروف الاقليمية والدولية[٥]. فعلى الرغم من أن الموقع الجغرافي يعد من العناصر الثابتة في الجغرافية إلا إن أهميته هي التي تتغير فإما أن يفقد أو يكتسب أهمية جديدة حسب التطورات الحاصلة[٦].

ب- عدد السكان: يعد عاملاً مهماً من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكاناً متميزاً في المجتمع الدولي فحجم السكان يؤدي دورا كبيرا في ذلك اذ أن عدد السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدول[٧].

جـ- القوة العسكرية: لها دور فاعل في العلاقات الدولية فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولة تحافظ عبرها على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها فامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر[٨].

لكن، هناك فريق من الخبراء يصف هذه العناصر بالتقليدية لا تتناسب مع التطورالذي تشهده الإنسانية، ويرى هذا الفريق أن الدوله لم يعد بمقدورها أن تثبت مكانتها كقوة إقليمية، أو دولية، بالاعتماد فقط على عوامل القوة التقليدية، وأصبح من الضروري امتلاكها لمقومات القوة العصرية المتمثلة بـ: وسائل الأعلام والاتصال الحديثة والموارد البشرية المؤهلة والإدارة الرشيدة والعامل الاقتصادي والعامل التكنولوجي وامتلاكها ناصية العلوم والتكنولوجيا، لأنهما أصبحا المصدر الأساسي للثروة، وعلامة أساسية من علامات تقدم الدول ومواكبتها تطورات العصر. كذلك فان من مقومات قوة الدولة المعاصرة اليوم هو وجود نظام سياسي مستقر فضلاً عن وجود مجتمع مدني متحضر متقدم فاعل ومتفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية[٩].

وتأتي أهمية التوظيف الاستراتيجي في مجال العلاقات الدولية عبر قدرة صانع أو صناع القرار في الإبداع المتميز في توظيف لعناصر القوة المادية الشاملة ، بما يحقق الهدف الاستراتيجي الأعلى للدولة في تحقيق المكانه والدور.

فتطبيق استراتيجيها لتوظيف تتطلب القدرة على توظيف عناصر القوة الشاملة لكل طرف من أطراف العلاقات الدولية، لكن تحديد القدرة لدى كل طرف يعتمد على ثلاث محددات أساسية[١٠]:

١-مدى استمرارية مفهوم القدرة ومدلولاته.

٢-كيفيه القياس والتقدير الكمي لهذه القدرة.

٣-قوه الأطراف الفاعلة في الهيكل الإقليمي والدولي.

كما تتطلب استراتيجية التوظيف ألقدره• على التحكم والاحتواء فتوفر هذا العنصر يؤدي دورا فاعلا ومؤثرا في إيجاد حالة التكافؤ في العلاقة بين الأطراف ذات الشأن ، اذ يزود كل طرف ما بعنصر التحكم والاحتواء كلما زادت على التأثير في خلق تكافؤ في العلاقة بما يحقق أهداف ومصالح الطرف المتحكم.

وتنقسم الدول في هذا العالم الواسع مابين دول عظمى وأخرى كبرى وأخرى متوسطه وأخرى صغرى،.. وترتبط الأدوار الاقليميه عموما بالقوى المتوسطة حيث تبرز إحدى أو بعض هذه القوى في أطار المجموعات الاقليميه التي تنتمي أليها،فقد يكون تأثيرها محدوداً في المحيط العالمي، ولكن تأثيرها إقليمياً قد يكون واضحاً وفعالاً إلى حد كبير،.. فهي تفرض نفسها على كل أو بعض أعضاءالمجموعةالاقليميه الواحدة ، لكن هذا التأثير يتحدد وفق طبيعة موضوعاته، وتتعدد تبعا لها نوعيه الدورالمناط ومن هذه الأنواع[١١]:

١- القائد الإقليمي الذي يجمع مابين خصلتين ألمكانه والدور: تعد القيادة أحد المحددات الأساسية لطبيعة التفاعلات داخل إطار الجماعة، وكما الأفراد يمارسون دور القيادة كذلك الدول تمارس أيضا دور القيادةفي إطارها الإقليمي، فتظهر الدولة القائد للإقليم، تمارسه أذا توفرت لديها الإمكانات الكبيرة والمتنوعة مقارنه بالدولة الأخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي إليه، لتتحرك على نحو يجعلها محور التفاعلات في ذلك الإقليم فتؤثر في أنماط التحالفات، وتوجه النظام الإقليمي وتقوده نحو أهداف محددة، تكون مطبوعة بتصوراتها .كما توظف تقلها في التحرك خارج الإقليم. معززة مركزها الدولي مستثمرة إياه في تحقيق مكاسب إقليمية.

٢- المثير أو المقلق: ويعني أن تقوم الدولة بتحرك نشط لأثارت المشكلات لدولة أو أكثر في محيطها الإقليمي، أوأن تقوم باستغلال الاختلافات العرقية والمذهبية لتثير صراعات وفتناً داخلية، تربك قيادات الدولة وأجهزتها الأمنية في الداخل، لتصبحمعرضة لاعتداء من الداخلأو من الخارج.

٣- الجسر حيث يبدو لدوله ما بسبب توفر مؤهلات معينه قد تكون جغرافية وثقافية أمكانيه القيام بدور القنطرة التي تصل بين ثقافتين مختلفتين، تنقل إلى كل واحده منها المعلومات عن الأخرى وتحقق التفاهم بينها وهناك.

٤- المستقل النشط (الأدوار المشتركة) وهي الأدوار التي تتمكن فيها ألدوله من التحرك في كل من الإطار الدولي والإطار الإقليمي بمعنى انه أذا توفرت في دوله شروط معينة في لحظة ما فأنها تستطيع القيام بأي منها وهي تتحرك في إطارين هما:

أ- دور النموذج ، يعني أن تتحرك دوله ما في نطاق التفاعلات الدولية كنموذج يمكن الاقتداء به وذلك انطلاقا مما حققته في أن واحد أو أكثر من المجالات سواء على مستوى الممارسة السياسية أو الانجازات ألاقتصادية أو الأيدلوجية .

ب- دور الوسيط فينصرف إلى الدولة التي تحمل مسؤوليتها الدولية تجاه الوحدات الدولية الأخرى في مختلف الصراعات الدولية هو بشكل مستمر ، أي أن الوساطة لا تقتصر على صراع واحد ولكن على معظم الصراعات الدولية.

المطلب الثاني- أهميه العراق في منطقة الخليج العربي

يحظى العراق بمكانه كبيرة في محيطه الإقليمي وهذه لم تأت عن فراغ وإنما اكتسبها نتيجة للمقومات الضرورية التي يمتلكها كالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية فضلا عن الثقل الحضاري، مكنته في مرحله من المراحلأن يصبح إحدى القوى الفاعلة في الإقليم وعنصرا أساسيا في تقرير التوازنات الاقليمية القائمة في المنطقة، لكن في الوقت نفسه تأثرت هذه المكانة بمتغيرات إقليمية وخضعت لستراتيجيات دولية.

أ- مكانة العراق الاقليمية

في أطار التحليل الاستراتيجي يعد موقع العراق الجيوستراتيجي في غاية الأهمية، وتتمثل هذه الأهمية في وقوعه في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم،.. وطريق للمواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه، والمتمثل في البحر العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية، ويمكن توضيح هذه الأهمية بصورة أدق من النواحي الآتية[١٢]:

١- وقوع العراق على رأس الخليج العربي وعلى الطريق الأقصر الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي.

٢- يشكل الخليج العربي ووادي الفرات طريقاً استراتيجيامهماً بامتداده إلى موانى البحر المتوسط.

٣- يعد الخليج العربي والعراق جزءاً منه منطقة إستراتيجية للقوى العظمى لتأمين إمدادات النفط ،..

٤- يقع العراق على اقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب أوربا وجنوبها من جهة وجنوب شرق أسيا واستراليا من جهة أخرى.

٥- يقع العراق على منطقة الفصل بين الحضارات المختلفة العربية والفارسية والتركية.

ومع الإقرار بحقيقة كون العراق لا يمتلك إطلاله كبيرة على ساحل الخليج العربي لكن مكانة العراقتأتي هنا من مكانه الخليج العربي ذاته ، إذتمتع هذه المنطقة بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تصاعدية في خريطة الاهتمامات الدولية وهذا ما عبر عنه بعض الكتاب صراحة بالقول: (لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها ،لكان هناك سبب جيد للقول بان المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره)[١٣].

ب – دور العراق الإقليمي :

مارس العراق منذ التأسيس في العام ١٩٢١ دوار إقليميا تنافسيا في أطار المشروع القومي العربي،.. إذ لا يمكن إغفال دور العراق القومي في مرحله الحكم الملكي ومنها دوره في تأسيس جامعه الدول العربية في العام ١٩٤٥ فضلا عن المشاريع الوحدوية الأخرى مثل معاهدة أخوة وتحالف بين الأردن والعراق في العام ١٩٤٧، ومشروع العراق لأقامه الاتحاد العربي المقدم إلى جامعه الدول العربية في العام ١٩٥٤، وكذلك مشروع الاتحاد العربي مع الأردن في العام ١٩٥٨[١٤]،.. وكذلك محاولات العراق التحرك باتجاه سوريا المحتلة من قبل فرنسا ومحاوله ضمها إلى التاج الهاشمي لاسيما أن سوريا لها أهميه جيوستراتيجيه، إذ تعد منفذ مهم لتصدير النفط العراقي، كذلك عمل العراق على تأييد بلدان المغرب العربي ورغبتها بنيل

الاستقلال، وتقديم الدعم المادي والمعنوي. وكذلك مشاركه العراق في حرب تحرير فلسطين ١٩٤٧.

كذلك مارس العراق دور في مشاريع إقليميه مدعومة دوليا من بريطانيا تحديدا لمنعتمدد الشيوعيةواقتراب الاتحاد السوفيتي إلىمنطقه المياه الدافئة•، ومن هذه المشاريع حلف سعد أباد ١٩٣٧ وحلف بغداد ١٩٥٥،..

يلاحظ أن محاوله العراق في العهد الملكي لتعزيزه مكانته الاقليميه والبحث عن دور إقليمي قد استثنى إلى حد ما منطقه الخليج العربي من دائرة اهتمامه واخذ بالتوجه أكثر نحو بلاد الشام ودعم قضايا بلدان المغرب العربي، فضلا عن منافسة مصر في قياده النظام الإقليمي العربي، ولعل أسباب تلك ألسياسة تعود إلى:

١-تعد منطقه الخليج العربي دائرة نفوذ مغلقه للتاج البريطاني حليف العراق، لذا لم يكن من المنطقي توجه العراق إلى تلك المنطقة ومحاوله الدخول في سباق نفوذ مع بريطانيا العظمى في حينها.

٢- يوجد في منطقه الخليج العربي أسرة ألسعود العدو التقليدي للأسرة الهاشمية المالكة في العراق، لذا فضل العراق تجنب الاحتكاك بتلك الأسرة أو الدخول في تنافس إقليمي معهم على تلك المنطقة.

٣-محاوله العراق للبحث عن دور إقليمي في بلاد الشام وبلدان المغرب العربي ، وان كان يحمل الطابع القومي العربي ، لكن في ذات الوقت تخضع هذه المناطق لدائرة النفوذ الفرنسي المنافس الدولي لبريطانيا، وآي دور يقوم فيه العراق مهما كان حجمه للتضييق على المصالح الفرنسية يصب في مصلحه بريطانيا.

٤- احتدام التنافس العراقي المصري على زعامة النظام الإقليمي العربي ، سيصب في خدمه المصالح البريطانية لاسيما أن الطرفيين بحاجه إلى الدعم البريطاني لتعزيز دورهم ومكانتهم الاقليميه.

لكن وبعد قيام النظام الجمهوري في العام ١٩٥٨اخذ دور العراق الإقليمي يشهد انحسار نسبي ومرد ذلك إلى[١٥]:

١- توجهات القيادة الجديدة للبلاد وتحديدا شخص الزعيم (عبد الكريم قاسم) الذي رفع شعار (العراق جمهوريه خالدة) محاولا انتهاج سياسة خارجية تنأى بالعراق عن مشاكل المنطقة ، وعن مشاريع إقليميه ترهن قراره السياسي بمصالح وتوجهات قوى خارجية إقليميه ودوليه.

٢-انشغال السلطة بتامين الجبهة الداخلية المرتبكة، إذ على الرغم من وجود تيارات سياسيه تمثلها أحزاب يساريه وقومية ودينية، ألا أن الحياة السياسية لم تصلإلى مستوى التعددية السياسية والحزبية، وإنما كانت اقرب إلى الفوضى السياسية فضلا عن محاوله السلطة حل المشكلة الكردية.

أن سياسة الانكفاء على الداخل لم تنأى بالعراق عن حاله التوتر التي كانت تمر بها المنطقة العربية لاسيما مع توجهات مصر الناصرية لقياد المشروع القومي العربي ومحاوله ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة وانعكاس تلك التوجهات على الداخل العراقي ومنها قيام حركه الشواف في العام ١٩٥٩ لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم وبدعم مصري وكذلك محولات اغتياله في العام نفسه، كما أن سياسة العهد الجديدلم تكن تأخذ طريقها إلى حيز التطبيق حتى تعرض حكم عبد الكريم قاسم إلى محاوله انقلابيه قاده تحالف مكون من حزب البعث وبعض العناصر من الجيش والقوميين أدت إلى مصرعه في العام ١٩٦٣، وتم تعيين عبد السلام عارف ذو الميول القومية رئيسا للجمهورية[١٦].

عاد العراق في العهد ألعارفي من جديد الدخول بمشاريع إقليميه لكنها تحددت بالنطاق الإقليمي العربي خاصة مع كل من مصر وسوريا منها اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في ١٩٦٣، وميثاق الوحدة العسكرية بين سورية والعراق في العام نفسه، واتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦٤، واتفاق إنشاء القيادة

السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية، وكذلك انضمام العراق إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية أيضافي نفس العام[١٧].

لكن حصل تطور لافت في توجهات السياسة الخارجية للعراق في إطارها الإقليمي، إذ اخذ العراق يشكل في منتصف سبعينات القرن الماضي مع المملكة العربية السعودية وإيران الركائز الأساسية للأمن في منطقة الخليج العربي، كما شارك العراق في العديد المؤتمرات الأمنية الاقليمية ضمت الدول الخليجية وإيران من اجل الوصول إلى صيغة للأمن في الخليج وكذلك شارك في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في تموز ١٩٧٥ ومؤتمر وزراء خارجية دول الخليج بمسقط في تشرين الثاني ١٩٧٥ ومؤتمر وزراء الدفاع لدول الخليج أيضا في مسقط في العام ١٩٧٨ بالإضافة إلى اجتماعات تشاوريه ثنائية وثلاثية خلال تلك الفترة [١٨]،..

أن دور العراق أخذ يتصاعد كقوة إقليميه مضافة إلى حاله التوازن الاستراتيجي التي كانت موجودة أساسا بين إيران والعربية السعودية نتيجة سياسة العمودين التوأمين التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون، ويمكن تعليل تصاعد ألمكانه الاقليميه للعراق في تلك المرحلة إلى جمله من المتغيرات المحلية الاقليميه والدولية وفرت البيئة المناسبة للعراق لأخذ مكانه كفاعل إقليمي منافس في منطقه الخليج العربي ومن هذه المتغيرات[١٩]:

١- امتلاك العراق مقدرات كبيرة تمكنه من التحول إذا ما تهيئه الظروف المناسبة إلى قوه إقليميه،..

٢-توجهات الحكم في حينها للبحث عن مكانه إقليميه وأداء دور الزعامة العربية ، لاسيما بعد أن أخذ بالتصاعد في العام ١٩٧٩.

٣- انحسار دور مصر عن النظام العربي بعد وفاه الرئيس (جمال عبد الناصر) في العام ١٩٧٠ ومن ثم غياب هذا الدور بعد مقاطعة العرب لها نتيجة اتفاقية كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل في العام .١٩٧٨

٤- انسحاب بريطانيا من منطقه الخليج في العام .١٩٧١

٥- عقد اتفاقيه الجزائر ٦ آذار ١٩٧٥ بين العراق وإيران ودورها المهم في إيقاف الدعم الإيراني في عهد الشاه للحركة الكردية المسلحة في شمال العراق.

٦-قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ وزيادة التكهنات بانتهاء دور إيران كشرطي للمنطقة الذي كانت تشغله في عهد الشاه.

٧-انكفاء المملكة العربية السعودية النسبي عن القضايا العربية والانشغال بتامين البيت الخليجي عبر تأسيس منظومة مجلس التعاون الخليجي في العام .١٩٨١

٨- تخلي الولايات المتحدة عن سياسة العمودين التوأمين واستبدالها بسياسة جديدة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) تقوم على إستراتيجيه التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

المطلب الثالث – حروب الخليج الثلاث ومكانهالعراق ودورهالإقليمي

أن التحول في توجهات العراق الاقليميه منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ومحاوله البحث عن مكانه ودور إقليمي متميز خاصة في منطقه الخليج العربي رافقتها حاله من التوتر الشديد بينه وبين دول الجوار الإقليمي من جهة وبينه وبين القوى الدولية من جهة أخرى، كان من نتائجها ثلاث حروب مدمرة، كان المتضرر الأكبر منها العراق دوله وشعب، ويمكن تعليل أسباب حدوث تلك التوترات الحادة إلى:

١- يعد الخليج العربي منطقه نفوذ شبه مغلقه لقوى دوليه معروف فبعد إن كانت حكرا للنفوذ البريطاني حلت الولايات المتحدة بديل عنها ، وهذه القوى عملت على منع تمدد أي قوى دوليه أخرى إلى المنطقة مثل الاتحاد السوفيتي وروسيا فيما بعد ، فكيف لها إن تتقبل ظهور قوه إقليميه مثل العراق تنتهج سياسات تهدد مصالحها في المنطقة.

٢- يعد الخليج منطقه تنافس أيضا بين قوى إقليمية تقليدية إيران من جهة والسعودية ومعها منظومة دول مجلس التعاون من جهة أخرى ، ولم تكن المنطقة وما بها من

تنافس تتحمل ظهور قوه إقليميه جديدة مثل العراق بكل مايتمتع به من ثقل حضاري وسياسي وعسكري واقتصادي.

٣- أن السلوك السياسي العراقي والإقليمي والدولي متفق على تقبل حل الخلاف بالطرق ألمسلحه المباشرة وغير المباشرة أكثر من محاولة حلها سلميا عبر القنوات الدبلوماسية.

كان من أولى حروب الخليج تلك الحرب التي حدثت بين الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٨ وبهدف رفع مكانته ودوره الإقليمي اخذ العراق في تلك الحرب يقدم نفسهإلى•:

١-القوى الدولية كقوة إقليميه صاعده قادرة على حفظ امن الخليج بديل عن الدور الذي كانت تمارسه إيران في زمن الشاه (مُحَمَّد رضا بهلوي).

٢- دول الخليج العربية لكسب دعمها للعراق لقيادة مشروع قومي قادرة على حماية أمن المنطقة.

ففي تلك المرحلة أخذت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تتطلع إلىمكانه العراق ودوره في توفير الأمن بعد آنأخذت تفسر التطلعات الاقليميه للنظام الجديد في إيران وما رفعه من شعارات: محاربه الاستكبار العالمي وتصدير الثورة الإسلامية على أنها استهداف لمصالحها ولأمنها، وأخذت تقدم الدعم المادي والمعنوي في سبيل حث العراق على الاستمرار في مواجهة إيران عسكرياً، وهيئتله كافة التسهيلات.

وفي المقابل ، ومع الإقرارأن العراق بعد انتهاء الحرب في العام ١٩٨٨ أضحى قوه إقليميه لها مكانه ودور إقليمي مؤثر في المنطقة لاسيما مع امتلاكه جيش محترف ومتمرس على القتال فضلا عن ترسانة من ألسلاح التقليدي وغير التقليدي لكن في الوقت نفسه لم يكن ما حصل عليه العراق إقليميا بلا ثمن بالغبعد أن فقد الآلاف من أبناءه أما قتيلا أو مفقودا أو أسيرا••، فضلا عن قائمه من الصعوبات الاقتصادية ، فمعظم منشآت تصدير نفطية أما مدمرة أو مغلقة أو محاصرة وصناعته الأساسية والثقيلة مخربة أو تستلزم الصيانة والبنية التحتية متضررة بكثافة، كما إن شريحة واسعة من قوة العمل ما زالت تحت الإدارة العسكرية،

ونموه الصناعي أصبح مترهلاً، والقطاع الزراعة راكداً والعمالة الزراعية إما سحبت للقوات المسلحة أو هاجرت إلى مراكز المدن، وأعداد كبيرة من العمالة المستوردة خلال الحرب أصبحت تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، كما تزايد الاعتماد على استخدام المواد الغذائية، وتوقفت فعلاً عملية التخطيط، ولم يعد بالإمكان السيطرة على معدلات التضخم، في الوقت الذي زاد فيه اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي ، ودين خارجي عالي اثر على إيرادات البلد من العملات الأجنبية[٢٠].

أن صحوة النظام السياسي في بغداد على هول الكارثة التي أصابت العراق نتيجة حرب ألثمان سنوات جعلته يدركأن ما حصل عليه من مكاسب إقليميه لا يضاهي حجم ما قدمه العراق من تضحيات جسيمه واخذ يطالب بدور إقليمي اكبر متبادل الاتهامات مع الإطراف ذاتها التي قدمت الدعم له في حربه مع إيران الولايات المتحدة من جانب وبعض الدول الخليجية لاسيما الكويت من جانب أخر، وشكلت مدخلاً لبدء أزمة جديدة في منطقه الخليج العربي أدت في النهاية إلى حدوث حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) في العام ١٩٩١ ودخول العراق في أزمة طويلة مع المجتمع الدولي، ففي صبيحة يوم الثاني من أب ١٩٩٠ استفاق العالم على خبر اجتياح العراق لأراضي دوله الكويت، ليكشف هذا الحدث عن حجم الوهن الذي أصاب النظام الإقليمي العربي ، ومدى عجز مؤسساته وآلياته القائمة على مواجهه الأزمات ،لاسيمابعد الفشل في بلوره أراده عربيه موحده إزاء أزمة احتلال الكويت والاضطرار اللجوء إلى مؤسسات وقوى دوليه من خارج النظام الإقليمي العربي بهدف تهيئة رأي عام دولي يجبر العراق على سحب قواته من كامل أراضي الكويت.

كان نتيجة تلك الحملة التي قادتها الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي إلى تشكيل اكبر ضغط دولي وإقليميلإرغام العراق على الانسحاب من الكويت[٢١] ، عبر سلسله القرارات الدوليةصادرة بحقه منها القرار ٦٦١ والقرار ٦٨٣ وشملت تلك القرارات على استخدام القوه العسكرية وفرض مقاطعه دوليه شامله دامت لسنوات عده،.. واجه العراق خلالها تحديات داخليه وخارجية عده سياسيه وأمنيه واقتصاديه تركت تأثيراتها

الواضحة على مكانه العراق ودوره الإقليمي في المنطقة العربية بصوره عامه والخليجية بصوره خاصة.

فبعد إرغام المجتمع الدولي العراق على الانسحاب من الكويت بالقوة استمرت الأمم المتحدة في تشديد العقوبات بذريعة استمرار العراق في تهديده للسلم والأمن الدوليين وامتلاكه المفترض لأسلحه الدمار الشامل، وأدتتلك العقوبات إلى انهيار البنى التحتية وتراجع الاقتصاد العراقي حتى وصل إلى مستويات قياسه. ليواجه العراق مستقبلا مضطربا موسوم بالشك، ليس حول وحدة أراضيه فحسب، بل أيضا قدرته على المدى البعيد، على بسط أي نفوذ يعتد به كدوله في ظل أي نوع من الحكومات، نتيجة للتصدعات الداخلية التي عانى منها وتركت انعكاسها على تماسكه المجتمعي[٢٢]. كما واجه العراق عزله عربيه وإسلاميه ودوليه، ولم يبقى للعراق من تحالف تمكن من عقده في تلك الفترة سوى تحالفه مع النظام اليوغسلافي السابق برئاسة (سلوبودان ميلوزيفتش)[٢٣].

أنحاله التوتر والتشنج التي ظلت بين المجتمع الدولي من جهة والنظام السياسي في العراق من جهة لم يدفع ثمنها سوى الشعب العراق، لكن في العام ٢٠٠٣ أنهت هذه ألازمه اندلاع حرب الخليج الثالثة بقيادة الولايات المتحدة وغزوها للعراق وزاحه نظامه السياسي، ليبدأ فصل جديد من فصول مأساة الشعب العراقي، فرغم مرارة الاحتلال تنفس الشعب العراقي الصعداء على أمل أن تبدأ مرحله جديدة من الرفاهية ألاقتصاديه وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام الداخلي والخارجي الذي افتقده العراق لعقود طويلة تعيد له هيبته ومكانته الاقليميه، لكن الذي حصل كان عكس المأمول فقد ورث العراق بعد التحولات السياسية تركة ثقيلة من العداء وانعدام الثقة مع محيطه الإقليمي.

ألقت تلك التركة بضلالها على بيئة العراق الداخلية والخارجية ليشهد من جديد حاله من التوتر والتشنج لكن من نوع أخر بعد أنأخذت القوى الاقليميه تستغل حاله الانقسام السياسي والمجتمعي لتعزز نفوذها في الداخل العراقي، في الوقت الذي فشلت فيه القوى السياسية العراقية من تجاوز إرهاصات الماضي وتوحيد صفها للخروج بخطاب سياسي خارجي

موحد تعيد للعراق إلى محيطه الإقليمي وتنأى به عن أن يكون أداه لتنفيذ مخططات ومشاريع إقليميه ودولية[٢٤].

يتضح أن التوترات التي مرت بها منطقه الخليج العربي وما نتج عنها من حروب غيرت معادله التوازن الإقليمي في غير صالح العراق ، بعد أن اخذ يتراجع عن موقعه كقوة إقليميه في المنطقة وفقد ألقدره في الحفاظ علىدوره الإقليمي ، إذ على الرغم مما يتمتع به العراق من عناصر القوه ليكون قائد إقليمي لاسيما في نطاقه العربي ألا انه فشل في ممارسه دورا فاعل وظل ينظر له كدوله مثيره للمشاكل في محيطها الإقليمي يهدد سلم وامن دول المنطقة، وحتى بعد التحولات السياسية التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣ ظلت النظرة على انه دوله مقلقه وان لم يكن ينتهج سياسة خارجية تعمل على أثارت المشاكل للآخرين لكن أزمته الداخلية بحد ذاتها والخشية من تداعياتها الاقليميه ظلت تثير القلق لدى دول الجوار لاسيما دول مجلس التعاون العربي لكنه في الوقت نفسه يؤكد أهميه مكانه العراق حتى وان لم يكن يمارس دور إقليمي فاعل..

المطلب الرابع– المدرك الإقليمي والدولي لمكانة ودور العراق في الخليج

كان من المؤمل أن يستعيد العراق مكانتهاالإقليمية بعد التحولات السياسية التي شهدها في العام ٢٠٠٣ لاسيما أن بعض القوى الإقليمية والدولية المتواجدة في مياه الخليج العربي استبشرت خيرا بتلك التحولات وان لم يكن بشكل علني من بعضها ، كما اتفقت على أهميه استعاده العراق دورة الإقليمي بما يتناسب مع ما يمتلكه من مكانه جيوستراتيجية، لكنها اختلفتفي تحديد الزاوية التي تنظر بها للدور المفترض على العراق أن يمارسه كطرف إقليمي فاعل في المنطقة، فكل طرف يرغب في عوده إقليمية محمودة للعراق على أن تتفق مع ألأهداف والإستراتيجيات ألموضوعة لها، لا أن يعود ليشكل مصدر خطر علىأمنها ومصالحها.

أ –مكانة ودور العراق الإقليمي في المدرك الإيراني

لإيران أهمية إستراتيجية باعتبارها واقعة في منطقة تعد من بين أهم الأقاليم الإستراتيجية في العالم ، فهي نقطة اتصال بين ثلاث مجالات أسيوية (غرب أسيا ووسط أسيا وجنوب أسيا)، فضلا عن ذلك لما تتمتع به من مزايا إستراتيجية شاملة لوقوعها على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية كما تمتلك إيران مقومات أساسية من موارد اقتصاديه وموروث حضاري تؤهلها لأداء دورا إقليمي بارز ولتعزيز مكانتها الإقليمية.

ومنحت إيران سواحلها المطلة على خليج عمان والخليج العربي وزنا جيوبولتيكيا مميزا نظرا لأهمية الخليجين خليج عمان والخليج العربي في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي وفق نظرية (الفريد ماهان) عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم[٢٥].

دفعت تلك المعطيات إيران للبحث عن مكانه إقليميه وممارسه دور إقليمي مؤثر في منطقه الشرق الأوسط بصوره عامه وعلى سواحل الخليج العربي بصوره خاصة ، وتطالب أيضا بدور فاعل في صياغة منظومة الأمن الإقليمي[٢٦].

ويحظى العراق باعتباره احد البلدان الخليجية العربية المرتبط مع إيران بحدود طويلة بأهمية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الإيراني، وهذا بالتأكيد سببه المقومات المهمة الضرورية التي يمتلكها، فالقرب الجغرافي والموارد الاقتصادية والبشرية مكنه من أن يصبح إحدى القوى الفاعلة في الإقليم وعنصرا أساسيا في تقرير التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة.

لكن اشتراك العراق مع إيران بحدود طويلة ، وكذلك إطلالتهما على الخليج العربي وتقاطع المصالح فيما بينهم ، جعل واقع العلاقات بينهما يغلب عليها طابع التوتر والارتباك في معظم ألازمنه[٢٧]، لاسيما بعد إن أخذ العراق كما سبق الذكر يتطلع إلى تحقيق مكانه ودور إقليمي مميز في منطقه الخليج العربي ، ودخوله على خط المواجهة مع قوى إقليميه ودوليه لها حضور فاعل في المنطقة.

إن أهميه الجوار الجغرافي العراقي بالنسبة لإيرانفي الوقت الحاضر تأتي من اعتبارات عده أهمها:

١–حتمية الجوار الجغرافي يجعل من العلاقة بين الدولتين على مر العصور من بين أهم الثوابت لايمكن لصناع القرار في إيران من تجاوز هذه الحقيقة ، فموقع العراق يعد امتدد جيوبولتيكيا هاما لإيران في ضوء جميع الاستراتيجيات العالمية، وهو مايشكل عمقا استراتيجيا طبيعيا لإيران، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها ومحاوله إخضاعه.

٢– تاريخ العلاقات الإيرانية مع القوى السياسية الفاعلة في العراق التي تعزز من حضورها في المشهد السياسي والاجتماعي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، والتي تربطها بهم روابط ذات أبعاد عقائديه وثقافيه تعزز من مكانه العراق الجيوبولتيكية بالنسبة لإيران.

٣– تحقيق الأمن القومي الإيراني خاصة مع وجود اعتقاد لدى صناع القرار في إيران وجود أجندات خارجية إقليميه ودوليه تهدد الأمن القومي الإيراني، يدفع إيران دوما إلى المبادرة والتحرك للحفاظ على أمنها.

٤– يعد العراق سوقا مهما لتصريف المنتجات الإيرانية،.. كما تساهم تجاره الحدود بين البلدين بدخول مشروعات اقتصاديه تعود بمنافع كبيره على إيران خصوصا أن العراق من المفترض أن يكون مقبل على مشاريع استثماريه ضخمه ضمن إطار مشاريع أعاده الأعمار(٢٨).

٥ – يعد الإيرانيين دولتهم دوله محوريه وليست دوله هامشيه في أطار محيطها الإقليمي استنادا على ما تتمتع به من موقع جيوستراتيجي ووزن سياسي واقتصادي فضلا عن ارثها الحضاري، وبالتالي فهم أي (الإيرانيين) لا يتقبلون فكره أن يكون لدول صغيره وحديثة التأسيس دورا في رسم مستقبل العراق وتبقى دولتهم متفرجة ومراقبه فقط لمجريات الإحداث وتطوراتها في هذا البلد ، في الوقت نفسه لا يتقبلون فكره قدوم قوى دوليه تبعد عن المنطقة ألاف الأميال لترسم بمفردها الخارطة المستقبلية للعراق والمنطقة وفقا مصالحها في المنطقة.

٦- يمثل العراق مع سوريا مجال حيوي لإيران وطريق إستراتيجي مهم ومختصر يمكن أن يكون منفذ بديل للوصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في حال تعذر الوصول إليه من الطرق التقليدية لأي سبب طارئ يمكن أن يحدث.

٧- كذلك يمكن أضافه التأثير السيكولوجي، فالذاكرة الإيرانية لم تستطيع أن تمحو ذكريات حرب ألثمان سنوات مع العراقواستمرارها طول تلك السنيين وما خلفته من دمار وماسي لكلا البلدين.

ومنهنا تجد إيران أن مرحلة ٢٠٠٣ وما نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق من تحولات سياسية شكلت بالنسبة لإيران فرصه لاتعوض لأعاده ترتيب علاقتها مع العراق تضمن عدم انسياقه لمخططات دوليه وإقليمية، لكنها تعده في الوقت نفسه سلاح ذو حدين ممكن أن يعود بنتائج ايجابيه على مصالحها وأمنها أذا ما أحسن التخطيط أو قد تنعكس سلبا وتعود بنتائج غير محمود. والسؤال هنا ماذا تريد إيران من العراق.

والإجابة على هذا السؤال تأتي عبر قراءة الذهنية الإيرانية أو بمعنى اخر ذهنيه المخطط الاستراتيجي الإيراني ورؤيته للعراق ما بعد العام ٢٠٠٣:

١- نظرا للمشتركات التي تجمع بينها وبينه (ايران والعراق) والتحسب من ارتدادات أزمته عليها تجد إيران من مصلحتها رؤية عراق موحد غير منقسم على أن يقوده نظام سياسي في بغداد تضمن تحالفه معها لا صداقته فحسب والعمل على عدم عودته من جديد ليشكل تهديدا لأمنها ومصالحها العلياكما كان الحالقبل العام ٢٠٠٣.

٢- لدى إيران رغبه بدعم العملية السياسية في العراق وترغب بقاءها لاسيما أنها أفرزت قوى سياسيه مؤثره في الحياة السياسية بعضها يرغب بإقامة علاقات وثيقة مع إيران وبعضها الأخر يعلن عن الرغبة في محاكاة النموذج الإيراني في الإدارة والحكم.

٣- وفي أطار ما سبق ترغب إيران بدور إقليمي للعراق في الشرق الأوسط بصوره عامه والخليج العربي بصوره خاصة لا يتقاطع مستقبلا مع رؤى وتوجهات وتصورات إيران الاقليميه والاستراتيجيات ألموضوعه لها [٢٩].

تعلن إيران في كل الأوقات عن دعمها للعملية السياسية في العراق وتبدي الاستعداد الكامل لتقديم العون له للخروج من أزمته، لكنها أيضا تعلن رفضها أي شكل من إشكال التنسيق مع الولايات المتحدة في الملف العراقي منتقده سياسات واشنطن وتحذر من عواقبها رغم أن كل ما شهده هذا البلد من تحولات سياسيه بعد العام ٢٠٠٣ كان نتيجة للاحتلال الأمريكي.

والإجابة هنا أيضا تعود بناء أيضا إلقراءة ذهنيه المخطط الاستراتيجي الإيراني :

١- منذ قيام الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، تبنت إيران توجهات سياسيه تعد الولايات المتحدة هي (الشيطان الأكبر) الذي يمثل قوى الاستكبار العالمي، وعليه فكل ما فعلته الولايات المتحدة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لايمكن أن يصب في صالح الشعوب الإسلامية في المنطقة ودالتها أن الديمقراطية التي جاءت بها إلى العراق جاءت معها في الوقت نفسه بالإرهاب والدمار والخراب لهذا البلد.

٢- التوجس من السياسات الامريكيه في العراق واحتمالات أن من بين أهداف ألاستراتيجيه الأمريكيةلاحتلال العراق هو استهداف إيران وتغيير النظام فيها أو احتواءه(٣٠).

٣- وفي إطار ما سبق أرادت إيران قلب السحر على الساحر عبر تبني سياسة جمع المتناقضين في العراق فمن جانب تعمل على دعم العملية السياسية في هذا البلد، وفي الوقت نفس تسعى فيه إلى أظهار سوء سياسات الولايات المتحدة وتحميلها كدوله محتله مسئولية قانونية واعتبارية لكل ما حدث ويحدث من أزمات في العراق.

٤-يضاف إلى ما سبق يمكن القول أن مفاتيح الحل العراقي ليست جميعها بيد إيران وإنما هناك قوى محليه وإقليميه ودوليه حاضره في المشهد العراقي قادرة على أداء دور فاعل في حل أزمته.

نخلص إلى نتيجة أن السياسة الخارجية الإيرانية حتى اللحظة نجحت في أن تمازج بين البعد العقائدي مع عقليه ألدوله البرغماتية في توجهاتها الإقليمية والدولية، لاسيما أن صانع القرار

في إيران يعتمد إستراتيجيه تطمح إلى دور ومكانه إقليميه اكبر لإيران، في الوقت نفسه يدرك صانع القرار الإيراني أن للعراق مكانه حيوية ودور إقليمي فاعل يمكن تحويلها إلى عنصر دعم أذا ما أحسن التعامل معه لكن بحذر شديد ، عبر اعتماد سياسة كسبه كجار بحاجه إلى الدعم لحل أزمته الداخلية بدل تركه مضطرا ينساقوراء المخططات الأمريكية في ألمنطقه لاسيما أن ألفرصه مواتيه بوجود قوى وتيارات مؤثره في المشهد السياسي العراقي هي اقرب إلى التصورات الإيراني منها إلى التصورات الأمريكية للحالة في العراق ونطاقه الإقليمي.

ب – مكانة ودور العراق الإقليمي في المدرك الخليجي

رحبت دول مجلس التعاون الخليج العربي بحذر بالتغيير السياسي الذي شهده العراق، واتخذ الموقف الخليجي الرسمي اتجاها يتفق مع توجهات السياسة الأمريكية من حيث الإقرار بالواقع الجديد الذي فرضه احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ ، لكن تطورات ألازمه السياسية وما رافقها من تفاقم الوضع الأمني في العراق، كشفت عن وجود بعض التباين في المواقف بين دول مجلس التعاون الخليجي ومن المؤكد أن لهذا التباين له أسبابه.

لكنفي الوقت نفسه أيضا تلتقي دول مجلس التعاون الخليجي في عده من قناعات تحددت في ضوءها رؤيتها لمكانه ودور العراق الإقليمي بعد العام ٢٠٠٣ وهي :

١- نتيجة لأحداث العام ١٩٩٠ وليس العام ٢٠٠٣ بات العراق خارج الحسابات الخليجية كقوة عربية إقليميه يمكن الارتكاز عليها في معادله توازن القوى في المنطقة، بعد أن أقدم النظام السياسي العراقي في حينها على اتخاذ قرار احتلال دوله الكويت وإلغاءها كدوله وضمها إلى العراق وعدها المحافظة التاسعة عشر[٣١].

٢- يمثل احتلال العراق ومن قبله أفغانستان خطوه مهمة استهلت بها الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين لتطبيق إستراتيجيتها العالمية الجديدة كسيده للعالم الحر•.

٣- تصاعد حده الصراع الأمريكي الإيراني قد يصل في بعض الحالات إلى المواجهة المباشرة لكنه بالنهاية سينتهي إلى الجلوس على طاوله المفاوضات، وتقدم دول مجلس التعاون الخليجي (الملف النووي الإيراني) مثال على قناعاتها تلك فعلى الرغم من

طولوحدة الخلاف بين إيران من جانب والولايات المتحدة من جانب الأخر انتهى في النهاية إلى جلوس على طاوله المفاوضات والتوصل إلى حل يرضي الجانبيين الإيراني والأمريكي، في مقابل التضحية مره أخرى بأمن ومصالح دول المجلس التعاون من اجل التوصل إلى هذا الاتفاق[٣٢].

أن تلك القناعات مجتمعه جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تشعر بعد العام ٢٠٠٣ بالتهديد أكثر من ذي قبل رغم أنها تخلصت في العراق من نظام طالما شكل مبعث قلقلها ، ومن مفارقات العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣على الصعيد الإقليمي التناقض الواضح بين توجهات الدول الخليجية لاسيما المملكة العربية السعودية مع السياسات الأمريكية في العراق رغم ما بينهما من تحالف إستراتيجي، وتفسير هذا التناقض يعود إلى هواجس الدول الخليجية من:

١- احتمالات تزايد مكانه ودور العراق في الإستراتيجية الأمريكية في مقابل تراجع مكانه دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- الشكوك من انتقال التجربة العراقية إلى دول مجلس التعاون وتهديد استقرار انظمه الحكم فيها.

٣- القلق من تعزيز النفوذ الإيراني في العراق بما يرفع من مكانه ودور إيران الإقليمي.

عزز تلك الهواجس السياسات الامريكيه في العراق بعد الاحتلال والتي فسرت على أنها إضعاف للدور العربي في هذا البلد، وإصرارها على بقاء تحالفها مع العراق رغم ماظهر من مواقف غير مشجعه من جانبه، والخشية من مكانية إقدام واشنطن على التخلي عن مصالحها الإقليمية في الخليج من أجل صفقة كبرى مع إيران، يضاف إلى ذلك الدعم الأمريكي لثورات الربيع العربي، واستمرار الإدارة الامريكيه ببعث أشارات إلى دول الخليج بين حين والأخر أن سبب الإرهاب يعود للازمة البنيوية التي تعانيها دول الخليج وضرورة أحداث تغييرات من الداخل بدل التركيز على قضايا خارجية.

كل تلك جعلت دول مجلس التعاون تعد التغير في السلوك السياسي للولايات المتحدة على انه مؤشرات لإستراتيجية أمريكية جديدة تتقاطع مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لأمن المنطقة•.

في الوقت نفسه دفعت الاستراتيجيات الامريكيه في المنطقة بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ وما حدث من تحولات إقليميه إلى جعل دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أن مشكلتها لا ترتبط بمتغيرات إقليميه ودوليه فقط بل هي مرتبطة بالأساس بالداخل الخليجي ذاته ، الذي ظهر منكشف أكثر من ذي قبل ، فحتى لو لم تقم الولايات المتحدة باحتلال العراق، تبقى دول مجلس التعاون تشعر بالقلق المستمر من محيطها الإقليمي نتيجة الإحساس بالضعف من الداخل كثر من الشعور بتهديد حقيقي من الخارجي[٣٣]، لكنها في الوقت نفسه على ما ظهر لم تتمشى مع التوجهات الامريكيه الجديدةوأخذتعلى عاتقها وباستقلاليه غير مسبوقة زمام المبادرة بقياده سعوديه واضحة لحماية أمنها والدفاع عن مصالحها في محاوله منها إلى:

١- تغيير معادله توازن القوى الإقليمي لصالحها.

٢- الظهور أمام دول المنطقة كحليف إقليمي يمكن الوثوق بها.

٣- الظهور أمام القوى الدولية الاقليميه أنها رقم صعب في المعادلة السياسية في المنطقة لا يمكن تجاوزه وقادرة على أداء أدوار أكثر جرأة وفعالية.

٤- طمئنت مواطنيها بالقدرات الذاتية للمنظومةالخليجيةفي حفظ أمنها دون الحاجة إلى دعم إقليمي أو دولي•.

أن تطبيق ألاستراتيجيه الخليجية الجديدة يمكن تأشيره في مواطن عده ، ففي إطار الإصلاح الداخلي للمنظومة الخليجية قدمت المملكة العربية السعودية مشروع الاتحاد الخليجي بهدف تطوير المنظومة الخليجية والانتقال بها من التعاون إلى التكامل[٣٤]، كذلك دخول قوات درع الجزيرة لوقف الاضطرابات في البحرين في العام نفسه، وأقامه تحالف عربي وخوض عمليه عاصفة الحزم العسكرية في اليمن ، والإعلان عن تأسيس التحالف الإسلامي ومقره الرياض بهدف معلن لمحاربه الإرهاب، وفي الجانب السياسي والدبلوماسي نجد دعم دول الخليج عدا

قطر لحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر رغم التحفظات الامريكيه. ومحاوله فتح باب الحوار مع روسيا، وكذلك دعوه الرئيس الفرنسي(فرانسوا أولاند) حضور القمة الخليجي في خطوه لها أبعادها ودلالاتها لاسيما أنها جاءت قبل انعقاد قمة كامب ديفيد التي جمعت الرئيس الأمريكي(بارك أوباما) بالقادة الخليجيين في العام ٢٠١٥•.

يتضح أن العراق بعد التحولات التي شهدها في العام ٢٠٠٣، وما تبعه من تطورات في المنطقة فرض على دول المنظومة الخليجية بقياده السعودية الدخول مجبره في سباق تنافس إقليمي على ألمكانه والدور لكنهمن نوع خاص يرقى في بعض الحالات إلى مستوى الصراع، إذ تدرك دول المجلسحجم أمكانتها، بالقياس مع ما تمتلكه إيران من عناصر القوه ، ففي الوقت الذي لم يكن احتلال العراق يعني لدول المجلس خسارة فاعل عربي يمكن أن يمارس دورا مؤثر في عمليه توازن القوى الاقليميه لأسباب سبق أن اشرنا أليها ، لكن ما حدث في العام ٢٠٠٣ جعل دول الخليج من جانب تخشى من ارتداد ما يحدث في العراق على البيئتين الداخلية والخارجية لدول المجلس التعاون، لاسيما بعد أن أخذت تفسر ما يجري في العراق على أنه استهداف لأمنها ومن جانب أخرأن موقع العراق الجيوبوليتيكي لا يشكل أهميه كبيره لدول المجلس ألا من ناحية استغلال الجوار العراقي الإيراني الجارين الخليجيين الطامحين لتحقيق مكانه ودور إقليميين لأشغالهما ببعضهما وإبعاد نفوذهم لاسيما إيران قدر المستطاع عن مناطق استراتيجيه لدول المجلس، ولعل هذا ما يفسر التدخل العسكري الخليجي المباشر في اليمن لشعورها بخطر اكبر، بينما نجدها في العراق تعتمد الحرب بالوكالة في صراعها مع إيران مثل حرب ألثمان السنوات أو التحسس الطائفي الذي شهده العراق منذ تسعينات القرن الماضي وأخذه بالتصاعد بعد العام ٢٠٠٣ حتى وصل حد الصراع في العام ٢٠٠٦ والاتهامات الموجهة للطرفين الإيراني والخليجي لاسيما السعودية بإذكائه.

ج- الولايات المتحدة ومكانه العراق ودوره الإقليمي

شكل العراق أهمية متفردة للولايات المتحدة الأمريكية "منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أطار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق ، تبعا لموارده وموقعه الاستراتيجي. إلا أن

تلك الأهمية قد تعاظمت بعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي(٣٥).

لكن ألاستراتيجيه الامريكيه التقليدية تعمدت في اختيار الحلفاء الإقليميين على عده مؤهلات ذاتية يفترض توافرها مع قدره حسن الاستخدام، فالولايات المتحدة تبحث عن حليف إقليمي يمتلك معايير محدد وهي(٣٦):

١-الأهمية الجيوستراتيجية: تفرض الولايات المتحدة أن يكون للحليف الإقليميموقع إستراتيجي مهم في منطقة الاهتمام الأمريكي، مثل أن يكون على ساحل مائي مهم أو يكون قريب من موقع العدو الاستراتيجي ويمكنها التواجد في أراضي الحليف المحلي من بناء قواعد عسكريه أو مراقبه تحركات العدو أو بناء قواعد عسكريه قريبه منه.

٢-بيئة داخليه مستقره للحليف: تفرض الولايات المتحدة على الحليف الإقليمي امتلاكه أوضاعا داخليه مستقرة تمكن نظامه السياسي من الاستمرار، فهي تخشى من الاعتماد على حليف إقليمي يفتقرإلى الاستقرار السياسي الداخلي، ومشغول بمشاكله الداخلية للدرجة التي لا يمكنه معها خدمة مصالح أمريكا.

٣- مكانه الحليف في البيئة الاقليميه: لا بد لحليف الولايات المتحدة الذي ستوكل إليه مهمة خدمة مصالحها، لا بد أن يتمتع بثقل سياسي في المنطقة ، وأن تكون له القابلية على التأثير في وضعها سياسيا وعسكريا ، على ضوء إمكاناته وقدراته.

وبمحاولة إسقاط تلك الاعتبارات على العراق كحليف مفترض للولايات المتحدة بعد العام ٢٠٠٣تضعنا أمام تساؤلات ، عده لعل أهمها:

١-هل يمتلك العراق تلك المعاييرالامريكيه المطلوبة من الحليف الإقليمي؟!

٢- إصرار الولايات المتحدة على بقاء تحالفها مع العراق إلى حد يصل إلىالتهديد بتحالفاتها الاقليميه التقليدية الأخرى (عدا إسرائيل).؟!

أن الإجابة على هذه الأسئلة تفترض أعاده تقييم للسلوك السياسي الأمريكي عالميا، إذ نجده بعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة للثقة الزائدة أخذ الأمريكان يروجون لفكره نظام دولي

جديد بقياده الولايات المتحدة تسود فيه قيم العالم الحر بدون منازع ألا من بعض القوى الاقليميه المتمردة على هذا النظام الجديد تمثل محور للشر بحسب وصف الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) كان العراق احد أقطاب هذا المحور إلى جانب إيران وكوريا الشمالية•.

وفي مسعى واضح لاستقبال للقرن الحادي والعشرين، عمل الأمريكان على انتهاج سياساتأخرى تحاكي ذات منطلقات القرن الجديد ومعطياته في فرضيات عالم جديد يتقافز فيه الفكر الاستراتيجي حول مفاهيم غير مطروقة مسبقا[٣٧]، وتحل السياسات الجديدة محل سياسات تقليديه شابها الأخطاء وأضحت بالية منذ تأسيسها ما بعد الحرب العالمية الثانية[٣٨]، استنادا على فكره أن الأخطاء لا ينبغي تركها دون علاج فالأساس ثابت في السياسة الأمريكية ، وإنما طريقة التطبيق هي موضوع النقاش.

ولعل من بين السياسات الجديدة للولايات المتحدة في عهد أدارة الرئيس بوش الابن البحث عن حليف في منطقه الشرق الأوسط يمتلك مواصفات خاصة وجديدة تتناسب ومتطلبات ألاستراتيجيه العالمية الجديدة ، وعلى ما ظهروجدت الولايات المتحدة في العراق القطب الأضعف في محور الشر ضالتها ليكون نموذج تقدمه إلى منطقة الشرق ألأوسط، ووفق المخطط الأمريكي يفترض أن يكون دور العراق الجديد في محيطه الإقليمي[٣٩]:

١–عراق موحد يطبق قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان ودوله المؤسسات.

٢–حليف إستراتيجي قوي للولايات المتحدة يكون بديل محتمل عن تحالفاتها مع انظمه تقليديه باليه عفا عليها الزمن وشرب.

٣–يتمتع بمكانه إقليميه ويمارس دورا إقليميا ايجابي ينسجم مع ألاستراتيجيه الجديدة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة.

٤-نموذج جذاب مشجع يمهد لأحداث تغيير مماثله لدول أخرى في المنطقة.

٥-تقويه أواصر الصلة بين العراق ودول الإقليم المتحالفة مع الولايات المتحدة خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

لكن مجريات الأحداث وتطوراتها في العراق اثبت حتى اللحظة فشل سياسات الولايات المتحدة في هذا البلد ، خاصة في محاوله تقديمه كحليف نموذجي يتمتع بمكانه ودور إقليمي لكن بصيغه جديدة تختلف عن السابق ، وعلى الرغم من توقيع الولايات المتحدة اتفاقيه تحالف إستراتيجي مع العراق في العام ٢٠٠٨، إلاأن العراق ظل على مستوى القاعدة الجماهيرية ينظر إلى الولايات المتحدة دوله عدوه وليس دوله صديقه تقف وراء كل ما مره ويمر به العراق من دمار وماسي ، وكذلك القوى والتيارات السياسية المؤثرة في المشهد العراق فالبعض منها ترفض فكره جعل العراق حليف إستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة وتعد التعامل مع الولايات المتحدة على هذا الأساس خيانة لا تغتفر ، في المقابل وعلى المستوى الرسمي نجد الحكومة العراقي واقع في صراع الضغط الجماهيري والقوى المحلية الرافضة للشراكة مع الولايات المتحدة وبين رغبه للحكومة العراقية بإبقاء هذه الشراكة لاعتبارات المصلحة الوطنية.

الخاتمة

كشف ظروف التنافس والصراع الذي تشهده منطقه الخليج العربي تصاعد في مؤشر المكانة الاقليمية للعراق رغم تراجعه عن ممارسه دوره كفاعل إقليمي مؤثر في هذه المنطقة الحيوية من ألعالم ،لاسيما بعد اشتداد حدت التنافس والصراع بين مثلث القوى المتواجدة في منطقه الخليج العربي ، الولايات المتحدة كفاعل دولي متواجد في المنطقة تخطط لإحداث تغيير في المنطقة وأعادت رسم خارطة التوازنات والتحالفات الاقليميه كجزء من إستراتيجيتها العالمية، وإيران كقوة إقليميه تطمح إلى استعادت مكانتها الاقليميه وتعلن عن مشروع امني في أطار أسلامي لمواجهه المخططات الدولية في المنطقة ، أما الطرف الثالث يمتثل بمنظومة مجلس التعاون الخليجي بقياده سعوديه تحاول الدخول منفردة كطرف فاعل في هذا الصراع والظهور كقوة إقليميه يمكنها قيادة تحالف إقليمي والاستغناء عن المظلة الامريكيه.

أن اختلاف الدوافع والتوجهات بين تلك القوى يجعل من صراعها في منطقه الخليج العربي يتسم بالتعقيد ويصعب معه تقديم توصيف دقيق له أو الخروج برؤية مستقبليه لنهايته لكن ما هو مؤكد أن العراق دوله وشعب هو المتضرر الأكثر، فالعراق بما يملكه من عناصر القوه الجيو ستراتيجيه والجيو بولتيكيه ،وثرواته ألاقتصاديه فضلا عن خزينة البشري وثقله الحضاري يجعله في دائرة الصراع وبمصوغات وذرائع عده وحتى وان كشف الخطاب الرسمي العراقي عن رغبه في البقاء على الحياد والنأي بالبلادعن مشاكل المنطقة وتوتراتها، تبقى تأثيرات هذا الصراع تلقي بضلالها على المشهد العراقي لاسيما مع استمرار ألازمه السياسية وتزايد حاله التصدع في البنية الداخلية وتمزق النسيج الاجتماعي يضاف له استمرار تغليب المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية أو محاوله طبع السياسة الخارجية للعراق بطابع ايدولوجيا أو عقائدي بدل عن التخطيط ألاستراتيجي القائم على رؤية برغماتيه.

أن على العراق اليوم سواء على مستوى القوى السياسية أو القاعدة الجماهيرية تغليب المصلحة الوطنية تجاه البيئة الخارجية وإدراك حقيقة مفادها : أن كل ما يشهده المحيطة الإقليمي للعراق لاسيما في الخليج العربي من تطورات درامتيكية ما هو إلا تعبير عن صراع أرادات تغلب فيها المصالح الوطنية والقومية لتلك القوى حتى وان بدئ للعيان أنه صراع ذو صبغه ايدولوجية أو يحمل أبعاد عقائديه ، الأمر الذي يدعو إلى فسح المجال للقنوات المختصة عن رسم السياسة ألخارجية تحديد أين تكمن مصلحه العراق وتحديد خياراته وفق المصلحة الوطنية العليا في هذا السباق الإقليمي المحموم.

Iraq and the Gulf region, race prestige and regional role

dr Mohammed karim kazem dr.Mustafa Farooq Majeed.

Abstract:

This research deals with the importance of Iraq's regional position in the Arab Gulf region, and in spite of not being able to exercise regional role, but the attention strayed aspiration of the common and the importance to his qualifications, at a time when the Arab Gulf region is witnessing a feverish race to achieve the status and role between the different powers (United States of America, and the Islamic Republic of Iran, and the system of the Gulf cooperation

Council, led by Saudi Arabia), and these forces may be different in the nature of the goals and objectives and purposes behind this race, but what is certain they agree on the importance of exploiting his place Iraq's regional so Iraq will remain a victim of this competition what the Iraqis did not realize where lies the real interest in the race witnessed by the Arab Gulf region.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

(**) تدريسي في كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

١ – روبرت جيمي واميلي هيل وبول كيند، الدول المحورية والاستراتيجية الامريكية، نقلا عن علي حسين حميد عزيز، القوى الاقليميه والقوى الكبرى– دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف، جامعه بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشوره، ٢٠٠٧، ص٦٦.

•– أن من بين عناصر القوه للدولة قوه تأثيرها الخارجي وتعني قوة ومتانة علاقات الدولة الخارجية، ونفوذها على الساحتين الإقليمية والدولية، ومدى ما تملكه من أوراق لتأمين هذا النفوذ تحقيقاً لمصالحها القومية في الخارج، وما تحققه من تحالفات إقليمية ودولية، ومكانتها وهيبتها الدولية ، كما أصبحت قوه الدولة تركيباً شمولياً يدخل في مكوناته العناصر الرئيسة التي تقوم عليها الدولة.. وإذا كانت آراء المفكرين والباحثين قد اتفقت تقريباً على مكونات القوة الشاملة، إلا أنها اختلفت كثيراً في تأثير هذه المكونات على قوة الدولة القومية، ونسبة تأثير كل عنصر منها على إجمالي قوة الدولة الشاملة، ومن ثم، فإن تجميع مصادر القوة لدولة ما– والتي يطلق عليها البعض "قاعدة القوة –"POWER BASE تعد القاعدة التي ترتكز عليها جهود الدولة لمواجهة ما يحيق بها من تهديدات أمنية، وتأمين مصالحها في مواجهة هذه التهديدات، وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية، ويعد تجميع وتطوير وتحسين أداء وزيادة فعالية كل عنصر من عناصر القوة الشاملة، هو الهم الرئيس الذي ينبغي أن يشغل بال القيادة السياسية للدولة للاستغلال والاستفادة بأقصى ما يمكن من العناصر المتميزة والمتفوقة بين عناصر قوتها الشاملة، وتحسين أداء وإصلاح عناصر الضعف فيها.للمزيد ينظر حسام الدين مُحَمَّد سويلم ، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مجله البرية ، سحبت بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤، متاحة في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

WWW.RSLF.GOV.SA. .

٢– للمزيد ينظر هايل طشطوش ، العناصر الجديدة لقياس قوه الدولة ، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:

www.odabasham.net/.../34854.

٣– كاظم هاشم نعمه،العلاقات الدولية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٧، ص١٥٤.

٤– للمزيد ينظر سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٢ إلى ص ٢١٤، وكذلك ينظر حسام الدين مُحَمَّد سويلم ، مصدر سبق ذكره.

٥– علي حسين حميد عزيز، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٥.

٦– مُحَمَّد أزهر سعيد السماك ، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقيات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ،١٩٨٨ ، ص٧٥.

٧ – ينظر هايل طشطوش ، المصدر السابق.

[8]– صالح عباس الطائي، المدخل إلى السياسة الخارجية (دراسة في السلوك السياسي الخارجي)، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ٩٧.

[9] – ينظر هايل طشطوش ، المصدر السابق.

[10]– علي حسين حميد عزيز ، المصدر السابق ، ص١٩٩– ص٢٠٠.

•– يقصد بمفهوم القدرة: أداء الفعل من دون عجز، أي أن يفعل الفاعل الشيء بلا عجز. بينما يقصد بالقوة هي أن يفعل الشيء بلا ضعف، فالقوة ضدها الضعف، أما القدرة ضدها العجز، وعندما تجتمع عوامل القوة والقدرة، فإن الفعل (السلوك) سيكون أكثر تأثيرا في الطرف المقابل، ولكن عندما لا تتحقق الموازنة بينهما فإن الفعل يكون أقل تأثيرا ، لكن تحقيق التوازن في استخدام القوة والقدرة يعتمد على صانع القرار، فمفهوم القدرة يتضمن جانبين: جانب امتلاك أسباب القوة وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادة الآخرين وأفعالهم، ويمكن تحديد خصائص القدرة الإستراتيجية في المجال الدولي فيما يأتي :

١- أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، لكن ليست هدفاً في حد ذاتها بل وسيلة لممارسة النفوذوالتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية فضلا على حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع

٢- أن قوة الدولة دائماً نسبية ويتوقف تقديرها على أمرين أولهما القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة وثانيهما محصلة قوة الطرف الأخر، فقد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة إحداهما وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتها يجعل القادر على توظيف مصادر قوتها أقوى نسبياً من الأخرى على الرغم عن تساوي مصادر القوة في الدولتين

٣- أن القدرة صناعة إرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها، بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها وتحقيق مصالحها

٤- تتصف القدرة بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكتمن قوة فأنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها وإن القوة بطبيعتها شي نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى.

للمزيد ينظر زايد بن مُحَّد حسن العمري ، مفهوم القوة والقدرة في الفكر الاستراتيجي،مجله الدفاع الجوي ، المملكة العربية السعودية ، العدد(٣) – أيلول – ٢٠١٠، ص١٩– ص٢٠.

[11]– علي حسين حميد عزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩– ص٨٠.

[12] – سيف الدين عبد القادر ،جغرافية العراق العسكرية ،مطبعة شفيق ،بغداد، ١٩٧٠،ص١٦ ص١٧ ٠

[13]– حسن علي الإبراهيمي، الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد نموذج الكويت والخليج العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص١٢٣.

[14]–يوسف خوري ، محاولات الوحدة العربية ١٩١٣– ١٩٨٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢،١٩٩٠، ص٢٥٧ – ص٢٦٠

•– يعتبر الانكليز هم أول من أطلق تسمية المياه الدافئة على منطقه الخليج العربي في فترة صراعاتهم بين القوى والإمبراطوريات الكبرى في القرنين الثامن والتاسع عشر ومع مطلع القرن التاسع عشر تحول الخليج إلى بحيرة بريطانية كما وصفها المؤرخون والساسة فبسطوا هيمنتهم على مناطق بالكامل ومنع ظهور أي قوه إقليمه أو دوليه تنافسهم على المنطقة. ينظر بدر عبد الملك ، الدب الروسي يسبح في المياه الدافئة متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:ae.www.albayan .

[١٥]– يقارن مع حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسه العارف للمطبوعات، بيروت–لبنان، ٢٠٠٧، ص١٠٦.

[١٦] – نبيل ياسين التاريخ المحّرم قراءة تحليلية وقائعية للفكر السياسي العربي – العراق نموذجا ، الطبعة الأولى ١٩٩٨،ص٣٣.

[١٧]– يوسف خوري ، المصدر السابق ، ص٢٥٧ – ص٢٦٠.

[١٨]– عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية–الخليجية ، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط: pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232710.html.

[١٩]– يقارن مع التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨ ، مجموعه باحثين ، علاقات العراق مع دول الجوار– التفاعلات الخليجية – العراقية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجيه، ص٢٠٩.

• وعرفت بمسميات عده منها: الحرب العراقية–الإيرانية أو حرب ألثمان سنوات أو الحرب المنسية لطول مدتها، كما أطلق الجانب الإيراني عليها تسميت(جنگ تحميلى) وتعني بالفارسية بالحرب المفروضة بينما ظل الجانب الرسمي العراقي يطلق عليها حتى العام ٢٠٠٣ تسميه القادسية الثانية كنايه بمعركة القادسية التي حدثت في أيام الفتح الإسلامي للعراق وبلاد فارس، للمزيد ينظر عبد الحليم غزاله، الحرب العراقية الايرانيه ١٩٨٠– ١٩٨٨، القاهرة ، ١٩٩٤،ص٦.

•• تقدر الإحصائيات عدد ضحيا حرب الخليج الأولى ١٩٨٠–١٩٨٨ من الجانب العراقي بـ٤٣٠,٠٠٠ قتيل و٧٠٠,٠٠٠ جريح و٤٠٠,٠٠٠ عدد ألاجئين و٧٠,٠٠٠ عدد الأسرى، ينظر المصدر نفسه، ص٦.

[٢٠]–توفيق المراياتي الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي، مؤسسه المدى، متاح في الشبكه الدوليه للمعلومات على الرابط: ALMADAPAPER.NET/SUB/10-229/P04.HTM.

[٢١] –عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول المجلد الخامس، ٢٠١٢، ص٤٣.

[٢٢]–جراهام فولر،العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص١٢.

[٢٣]–اريك دافيس ، مذكرات دوله ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ترجمه حاتم عبد الهادي ، ط١، ٢٠٠٨،ص٤١١.

[٢٤]–يقارن مع هوشيار زيباري، الخطاب السياسي والدور المطلوب، مجله صدى الخارجية، وزاره الخارجية – جمهوريه العراق، العدد العاشر، السنة الخامسة، ٢٠١٣، ص١. وكذلك يقارن مع اسأمه مرتضى باقر، السياسة الخارجية العراقية بعد الانسحاب الأمريكي ، مجله دراسات عراقيه ، مركز العراق للبحوث والدراسات، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات ألاستراتيجيه العدد ١١ – السنة السابعة – آذار ٢٠١٣، ص١١٩.

[٢٥]– عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ،مطبعة اسعد ، بغداد ١٩٧٦ص٢٧٣.

[٢٦]– حسام الدين مُحَّد سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها ، مصدر سبق ذكره.

[27]– شيماء عادل القرة غولي، أثر المتغير الايراني في العلاقات العراقية–التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد ٢٠٠٦، ص٦٤.

[28]– ينظر مركز صقر للدراسات ، وحدة دراسات العراق ، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:
www.saqrcenter.net/?page=4547.

[29]– يقارن مع كلمه الرئيس الإيراني حسن روحاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول – ٢٠١٥عن دعم إيران للتجربة الديمقراطية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وتصريح علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، لدى استقباله فالح فياض مستشار الأمن الوطني العراقي في العاصمة الإيرانية طهران، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:www.radiosawa.com/content/iran-rohani-democracy...-/282217.html .
www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=27398.

[30]– ينظر فتحي ألعفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو–استراتيجي (الخليج العربي في العام ٢٠٠٦)، المستقبل العربي، العدد ٣٣٣ – تشرين الثاني ٢٠٠٦ ،ص١٠٧.

[31]– حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، الطبعة الأولى ، العراق ، ٢٠٠٨، ص٥٠٠–ص٥٠١.

•– كشفت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة الأمريكية "تسود العالم سيادة لم تبلغها أية إمبراطورية، في التاريخ القديم والحديث، وأنها تمارس تفوقا ساحقا في ميادين السلطة الخمسة التقليدية و نعني بها: السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والتقني، والثقافي، وقد حدا هذا الواقع بأحد المحللين الأمريكيين إلى القول إن الولايات المتحدة هي الدولة العالمية الأولى . ذلك أن لها القدرة على الإمساك بزمام الصيغة العصرية للإمبراطورية الكونية ، حيث يخضع أعضاؤها لسلطانها خضوعا إراديا ، للمزيد ينظر اينياسيو رامونيه ، حروب القرن الواحد والعشرين (مخاوف و مخاطر جديدة)، ترجمة أنطوان أبو زيد ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت،٢٠٠٧ ، ص٩.

[32]– الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، حلقه ناقشيه عقدها المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،٣–١٢–٢٠١٣.

• – ففي إطار تداعيات الاتفاق النووي الإيراني ، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما(ذكرت لحلفائنا الخليجيين، أن لديهم شريك موثوق وقوي في الولايات المتحدة. ولكن في نهاية المطاف، كيفية حل القضايا في الشرق الأوسط سيعتمد على تعزيز قدرتهم العسكرية، بالإضافة لأهمية معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية في بلادهم، والتي قد تقدم سببا لإيران للتدخل وإثارة بلبلة لدى المواطنين الشيعة. ليس هذا فحسب، بل يجب التعامل أيضا مع العوامل التي أدت إلى التهديد الكبير والخطير الذي يشكله تنظيم "الدولة الإسلامية) ، وفي حديث سابق نشرت جريدة نيويورك تايمز تموز ٢٠١٥ حديثا مع الرئيس الأمريكي ، قال فيه (إن أفضل فرصة لدينا للحد من نطاق الصراع الطائفي في المنطقة هي دخول السعودية و الدول العربية الأخرى في حوار مع إيران) ينظر حديث الرئيس الأمريكي لشبكه bbc ، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط :
ww.bbc.com/arabic/worldnews/2015/05/150514_us_obama_gulf.

[33] – ينظر عبد الواحد مشعل ، المتغيرات الاقليميه والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية ، مجله أراء حول الخليج ، مركز أبحاث الخليج ، دبي ، العدد ٩٢، ٢٠١٢،ص٢٤.

• – لم توفق دول مجلس التعاون الخليجي في التخلي عن الدعم الإقليمي والدولي ففي أكثر من مره كشفت المملكة العربية السعوديه عن تشكيل تحالفات تضم دول إقليميه ودوليه في دلاله واضحة عن حاجتها الماسة إلى الدعم الخارجي.

[٣٤]– فالح شمخي العنزي ، الاتحاد الخليجي الدوافع والمعوقات، مجله، أراء حول الخليج، مركز أبحاث الخليج، دبي، العدد ٩٢ ، ٢٠١٢، ص٦٠.

•– ذهب فريق من المراقبين بعيدا في تفسير دعوه الرئيس الفرنسي للقمه الخليجية التشاورية على أنها محاوله من السعودية للبحث عن حليف غربي بديل عن الولايات المتحدة ، لاسيما أن الدعوة تزامنت مع حالة من الفتور في العلاقات بين الرياض واشنطن على خلفية تعاطي البيت الأبيض مع الملفين السوري والإيراني ، فقد جاء دعوه للرئيس الفرنسي كأول رئيس أوربي يحضر القمة الخليجية بهدف فتح باب الحوار مع فرنسا لحلحلة الملفات المتأزمة في المنطقة وتحقيق الانفراج السياسي ما يدفع باتجاه خلق توازن في موازين القوى إقليميا ودوليا ، بمعنى أخر إن هذه الخطوة جاء ليسد فراغ الدور الأميركي الذي لم= =يعد مهتمًا بمصير المنطقة وأحداثها . ينظر زهير ألحارثي ، فرنسا ودول الخليج.. ما مغزى حضور هولاند للقمة صحيفة الرياض السعودية ، العدد ١٧١١٦، ٥ – أيار– ٢٠١٥، ص٦٩.

[٣٥]– رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، في كتاب النظام الدولي الجديد : أراء و مواقف ، مجموعة مؤلفين ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢١.

[٣٦]– أمين هويدي ، كيسنجر إدارة الصراع الدولي ، دار الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠٠٠ ، ص ١٩٨.

• محور الشر بالإنجليزية AXIS OF EVIL :هي عبارة ترددت أولاً على لسان الرئيس الأمريكي جورج و. بوش في خطاب ألقاه بتاريخ 29 يناير2002 ليصف به حكومات كل من :العراق، وإيران، وكوريا الشمالية .وقد استخدم هذه العبارة بحسب ما ذكر لأنه يعتقد بأن تلك الدول تدعم الإرهاب وتسعى لشراء أسلحة الدمار الشامل .ويرى الكثيرون بأن فكرة بوش هذه هي التي قادته لبدأ ما يسمى" بالحرب على الإرهاب، وفي 6 ايار من عام2002 ، أشار السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون في خلال أحد الخطابات إلى بعض البلدان بعبارة "ما وراء محور الشر (BEYOND THE AXIS OF EVIL) " مشيراً إلى كل من :ليبيا، وسوريا، وكوبا بينما أشارت وزيرة خارجية الولايات المتحدةكوندوليزارايس في العام ٢٠٠٥ إلى كل من : كوبا، وروسيا البيضاء، وزمبابوي، وميانمار، بعبارة "ركائز الاستبداد (OUTPOSTS OF TYRANNY) "، للمزيد ينظر

JOHN R. BOLTONUNDER SECRETARY FOR ARMS CONTROL AND INTERNATIONAL SECURITY . BEYOND THE AXIS OF EVIL: ADDITIONAL THREATS FROM WEAPONS OF MASS DESTRUCTION. REMARKS TO THE HERITAGE FOUNDATION WASHINGTON, DC MAY 6, 2002. وكذلك ينظر كندوليزه رايس ، ركائز الاستبداد ، مقال منشور في شبكه المعلومات الدولية على الرابط:

BBCArabic.com,

news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4189000/4189989.stm

[37]-Akio Watanabe: "A Continuum of Change". The Washington Quarterly (Washington), Autumn 2004. PP:137-146

[٣٨]– ينظر حوار مع فولكر برتس، لشرق الأوسط من منظور أوروبي ، اجرى الحوار د.مُحَمَّد نور الدين. شؤون الأوسط (بيروت). العدد١١٤، ٢٠١٤. ص٩٣–ص٩٤ ، وكذلك ينظر مازن ألشمري، متاح في شبكه المعلومات الدولية على الرابط :
HTTP://ELAPH.COM/WEB/OPINION/2015/9/1038226.HTML#STHASH.BVV731XK.DPUF

[٣٩]–يقارن مع مليسا .ج دلتون ، الولايات المتحدة والعراق بعد عام من الانسحاب ، مركز دراسة الأمن الأمريكي الجديد ، ترجمه فيصل الياسري مراجعه الدكتور نصر مُحَمَّد علي ، منشوره في العراق في مراكز الأبحاث العالمية نشره تصدر عن مركز الدارسات ألاستراتيجيه – جامعه كربلاء العدد ١٤ ٢٠١٣ ، ص٧– ص٨. ، وكذلك يقارن مع سيار الجميل واخزون، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الإستراتيجية ، ورد في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات ، ٢٠٠٦ ، ص٧.